ملخص الكلمة امام اللجنة الاوروبية لفعالية العدالة حول أثر جائحة كورونا على سير عمل القضاء في السلطة القضائية في فلسطين

المتحدث : سعادة القاضي زاهي بيتاوي

تبدأ الكلمة بتقديم الشكر للجنة الاوروبية على موافقتها على انضمام دولة فلسطين للشبكة الاوروبية الاقليمية للمفتشين القضائيين حول العالم بالاضافة لتقديم جزيل الشكر لبرنامج سواسية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)) الداعم الرئيسي للسلطة القضائية في فلسطين والتي سعت من خلال خطتها مع مجلس القضاء الأعلى للسعي لتحقيق هذا الانضمام .

اما فيما يخص مكونات الكلمة فهي بالأخص حول آليات تعامل السلطة القضائية في فلسطين مع الأزمة الصحية العالمية (جائحة كورونا) وسيتم ذكر بعض سبل التعامل مع الجائحة ابتداءا من الاجراءات التشريعية ثم الى الاجراءات القضائية وانتهاءا بالاجراءات الادارية خصوصا في ظل الظروف السياسية التي نعيشها في فلسطين حيث اننا نرزخ تحت احتلال، الامر الذي يتسبب باغلاقات مستمرة من قبل سلطات الاحتلال من خلال عدة حواجز بين البلدات والقرى الفلسطينية بحجة الحفاظ على الأمن بالاضافة الى ما سببته جائحة كورونا من قرارات حكومية من قبل الالتزام بمعايير منظمة الصحة العالمية والتي تمثلت باغلاق المحافظات الامر الذي حال ويحول دون تمكن السادة القضاة وموظفي المحاكم من الوصول الى اماكن عملهم الطبيعية وكذلك المحاميين والمتقاضين للمحاكم الامر الذي ادى الى ضرورة ابتكار اساليب من شأنها ضمان عدم تعطيل المحاكم .

ثم يتم ذكر اجراءات التعامل مع الجائحة من الناحية القضائية وتوضيح مدى تأثيرها على العمل القضائي وساعات الدوام بالاضافة الى العمل بآلية الطوارئ حيث قد يقوم قاضي بتولي ملفات قاضي غيره بسبب اختلاف ايام وساعات واماكن العمل الخاصة بالقضاة اضافة الى طريقة التعامل مع الملفات القضائية في ظل الاغلاقات المستمرة ومدى تأثيرها على سير العمل القضائي في ظل غياب الشهود والمحاميين وغيرهم من أطراف التقاضي .

وفي نهاية شرح الاجراءات يتم توضيح بعض التعديلات التشريعية ، ويتبعها الدروس المستفادة من الأزمة الوبائية ثم التحديات التي واجهت السلطة القضائية في فلسطين على مستوى السلطة القضائية ككل وعلى مستوى دائرة التفتيش القضائي بشكل خاص حيث ان القاضي المتحدث هو قاضي بدرجة استئناف متخصص بالتفتيش القضائي .

لاحقا نذكر الاصلاحات والحلول المقترحة من نواحي تشريعية ايضا وقضائية وادارية، وفي نهاية الكلمة نذكر الخطوط التوجيهية للمحاكم والتي تتركز على ادارة الوقت للتعامل مع العمر الافتراضي للدعاوى.

ونختم الكلمة ايضا بتجديد الشكر لجميع الحضور على الاستماع وشكر اللجنة الاوروبية لمساعدة السلطة القضائية في فلسطين لنول مثل هذا الشرف للحديث امام مجموعة من كبار الاستاذة في القانون والشأن القضائي على مستوى العالم.